جامعة بغداد
كلية العلوم الإسلامية
قسم المالية والمصرفية

إدارة خطر

المرحلة الثالثة

الفصل الاول
الخطر : Risk

1-1 مفهوم الخطر Risk Concept

يتعرض الإنسان منذ عصور قديمة لأخطار عديدة ينتج عنها إما خسارة مالية أو تصيب الإنسان نفسه وأسرته وآخرون. ويقصد بالخطر لغوياً الإشراف على الهلاك وهناك مسببات للهلاك .

فقد عرّف البعض الخطر بأنه "احتمال وقوع خسارة" وهل الخسارة مادية أم معنوية؟ ويعتمد ذلك على حجم الخسارة وقوة الخطر. وآخرون عرفوا الخطر بأنه "الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين" فهنا تم تحديد الخسارة المادية للخطر.

عرّف كل من وليامز وهاينز (Williams and Heins) "الخطر هو حالة من عدم التأكد". وعرفه البروفيسور نايت Knight "إن الخطر حالة عدم التأكد الممكن قياسها".

وضمن مفهوم عدم التأكد يجب التمييز بين الخطر الموضوعي (Objective Risk) والخطر العشوائي (Subjective Risk) .

فالخطر الموضوعي هو التغير النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة، فإذا كان لدى إحدى شركات التأمين 10000 بيت مؤمنا عليها ضد الحريق وكان لاحتمال ما يحترق من هذه البيوت 1% سنويا، أي يحترق 100 بيت في السنة من خبرة الشركة الماضية. ومن الناحية الفعلية قد لا تتحقق هذه النسبة سنويا، بمعنى أنه قد يحترق 90 بيتاً في أحد السنوات وقد يحترق 110 بيتا في السنوات الأخرى ولذلك يوجد تغير يقدر بـ (± 10) بيوت بين الخسارة الفعلية والخسارة المتوقعة، وهذا التغير النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة يعرّف بالخطر الموضوعي ويقاس الخطر الموضوعي. بأحد مقاييس التشتت، مثل الانحراف المعياري، التباين، المدى، معامل الاختلاف. وتقل حدة الخطر الموضوعي كلما زاد عدد الممتلكات المؤمن عليها ضد خطر الحريق أي أن العلاقة عكسية مثلا في المثال السابق كان عدد البيوت المؤمن عليها 10000 بيت وكان

الخطر الموضوعي لها 100/10 أو 10%. افتـــرض الآن ان عـــدد البيـــوت المؤمنـــة 1000000 بيت، لذلك فإن عدد البيوت المتوقع احتراقها سنويا تقدر بـــ 10000 بيت.

والتغير النسبي بين الخسائر الفعلية والخسائر المتوقعة هو 100 بيت لذلك فـــإن الخطر الموضوعي أصبح 10000/100 أو 1% وبالتالي يقل الخطر الموضوعي إلـــى العشر بعد زيادة عدد البيوت المؤمنة إلى مليون بيت وهذا ما يعـــرف بقـــانون الأعـــداد الكبيرة والذي ينص على انه "كلما زاد حجم العينة فإن النتائج الفعلية تقترب أو تتعادل مع النتائج المتوقعة".

أما الخطر العشوائي فهو عدم التيقن أو عدم التأكد المبني على الحالـــة الذهنيـــة للشخص، فقد يتصرف شخص ما بطريقة معينة ويتصرف شخص آخر بطريقة مختلفة إذا تعرض هذان الشخصان لنفس الخطر. فعلى سبيل المثال. شخصان معرضان للمساءلة من قبل شرطة المرور فيما لو تم ايقافهما للتفتيش عند قيادتهما لـــسياراتهما برخـــصة قيـــادة منتهية، فإذا قدر الشخص الأول أن نسبة الخطر عالية جدا فإنه لن يقود ســـيارته وهـــو يحمل رخصة قيادة منتهية، بينما الشخص الثاني إذا قدر أن نسبة الخطر منخفـــضة جـــدا فإنه سيقوم بقيادة سيارته بالرغم من ان رخصة القيادة التي يحملها منتهية الصلاحية.

والخطر العشوائي لا يمكن قياسه كمياً، لأنه يعتمد على التقـــدير الشخـــصي أو الذاتي لاحتمال حدوث الخطر وهذا التقدير يختلف من شخص إلى آخر وتؤثر فيه عوامل مختلفة مثل العمر، الجنس، التعليم والثقافة.

وذهب آخرون في تعريف الخطر بشكل أفضل بانه "الخسارة المادية المحتملة في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين" . هنا التعريف أكثر تحديداً للأخطار التي يهتم بدراستها علم الخطر والتأمين، وهي الأخطار البحتة (الصافية) ســـواء أكانـــت أخطـــار أشخاص أو أخطار ممتلكات أو أخطار المسؤولية المدنية.

2-2 مصدر الخطر (مسبب الخطر) Peril

وهي مجموعة الظواهر الطبيعية أو الظـــواهر الشخـــصية المتعلقـــة بالإنـــسان وتصرفاته الشخصية والتي تؤدي إلى حدوث خسارة. والمسببات متعددة فـــالحريق هـــو

المسبب في حالة خطر الحريق والسرقة هي المسبب في حالة خطر السرقة والمرض هو المسبب في حالة خطر المرض.

ويعتبر مسبب الخطر المصدر الرئيسي لوجود الخطر ويمكن تعريفه بأنه:

"مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في نتيجة قرارات الأشخاص". مثل: الحريق والعواصف والأعاصير والزلازل والسطو والسرقة والوفاة.

1-3 العوامل المساعدة للخطر Hazards

العوامل المساعدة للخطر فهي تلك الظروف التي تنشأ عنها خسارة أو تزيد من احتمال وقوع الخسارة او التي تزيد من حجم الخسارة المتوقعة أو كليهما معا.

1- العوامل المادية Physical Hazards:

هي تلك الظروف التي تزيد من احتمال وقوع خسارة أو تزيد من حجم الخسارة بسبب طبيعة خصائص الشيء موضوع الخطر، مثل تكون الصقيع على الطرق، الندى يزيد من احتمال حدوث حوادث السير، كما أن ارتفاع درجة الحرارة في بعض أيام السنة يزيد من احتمال حدوث خطر الحريق، أو وضع أقفال غير متينة على الأبواب وبالتالي يزيد من احتمال حدوث السرقة.

2- العوامل الأخلاقية الإرادية Moral Hazards:

وهي مجموعة العوامل التي يتدخل الإنسان عن عمد في وجودها وتزيد من الخسائر المترتبة عليها مما يزيد من درجة الخطورة. مثال ذلك ظاهرة الانتحار، تزيد من درجة خطورة ظاهرة الوفاة وتزيد من معدل تكرار تحققها، وظاهرة إشعال الحرائق العمدية تزيد من معدل تكرار ظاهرة الحريق. الاهمال هو المسبب في حالة خطر المسؤولية المدنية. وهي عدم الأمانة أو السلوك غير السوي للفرد الذي من شأنه زيادة حجم الخسارة أو تكرار حدوثها ومن أمثلة ذلك، افتعال حادث ما للحصول على تعويض من شركة التأمين أو تقديم ادعاء مزيف أو تعمد حريق بضاعة من الصعب تسويقها. وإن العوامل الأخلاقية موجودة في جميع أنواع التأمين، ومن الصعب السيطرة عليها. يبرر الأفراد الذين يقومون بمثل هذه الأعمال غير الشريفة بأن شركات التأمين تملك الكثير من

الأمر ال، وأن هذا أمر غير صحيح حيث أن شركات التأمين لا تستطيع دفع التعويضات التي يترتب عليها إلا من خلال الأقساط التي يقوم المؤمن لهم بدفعها. وتحاول شركات التأمين السيطرة على العوامل الأخلاقية من خلال القيام بتقييم دقيق لطالبي التأمين ومن خلال وضع شروط معينة قبل الاقتطاعات وفترات الانتظار والاستثناءات وبعض الملاحق الخاصة.

3- العوامل الأخلاقية لا إرادية Morale Hazards

وهي مجموعة العوامل التي يتسبب في وجودها الإنسان ولكن بدون تعمد. مثل الإهمال من بعض الأشخاص الذين يعتادون التدخين في بعض الأماكن يعتبر عاملاً مساعداً لظاهرة الحريق ويزيد من درجة خطورتها، وكذلك ظاهرة ضعف النظر أو الأرهاق لدى بعض السائقين تعتبر عاملاً مساعداً لظاهرة حوادث السيارات وتزيد من درجة خطورتها.

كما إن بعض المؤمن لهم يمارس أفعالا تتسم بالإهمال وعدم المبالاة لكونه مؤمن له. ومن الأمثلة على ذلك، ترك السيارة دون إغلاق والمفاتيح بداخلها، مما يزيد من احتمال السرقة أو عدم إغلاق أبواب المنازل أو النوافذ مما يسهل على اللصوص اقتحامها والسطو عليها.

4- العوامل القانونية Legal Hazards

هي تلك الظروف القانونية والقضائية وصفات النظام القضائي المتبع في البلد والتي تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة. مثال ذلك الأحكام الصادرة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بمبالغ ضخمة جدا كتعويضات في قضايا ومخاطر المسؤولية المدنية.

أدارة الخطر يمكن أن تفهم بشكل أفضل لو تم دراسة نشأتها وتطورها حيث يتفق المختصون بأنها نشأت من وظيفة موظف التأمين في المنشأة ولايمكن الاتفاق على هيكل موحد شامل للإدارة الخطر وموقعها في الهيكل التنظيمي فأن هذا يعتمد على نشاط المنظمة وأهدافها وتخصصها وطبيعة عملها صناعي ، تجاري ،هندسي .

تعريف أدارة الخطر

أدارة الخطر : هي عملية قياس وتقيم الخطر وتطوير استراتيجيات لأدارته تتضمن نقل الخطر الى جهة أخرى وتجنبه وتقليل أثاره وقبول بعض او كل تبعاته .

ادارة الخطر : هي النشاط الذي يهدف الى التحكم بالخطر وتخفيضه الى مستوى مقبول .

ادارة الخطر : هي عملية تحديد وقياس السيطرة وتخفيض الخطر الذي تواجهه الشركة او المؤسسة .

ادارة الخطر : هي التحديد والقياس والتحكم الاقتصادي بالأخطار التي تهدد الموجودات والعوائد المالية لمنظمات الأعمال والمنظمات الأخرى .

أهداف أدارة الخطر

لأداره الخطر العديد من الأهداف الهامه يمكن تصنيفها الى مجموعتين رئيسيتين هما :

١. الأهداف التي تسبق تحقق الخسارة : ومن هذه الأهداف
   - الاقتصاد : ويعني ذلك المنشأة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة .
   - تخفيض القلق : أن مدير الخطر يحاول أن يخفض القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة .
   - مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة : وهذا يعني أن المنشأة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية .
٢. الأهداف التي تلحق الخسارة : ومن هذه الأهداف
   - بقاء المنشأة : يعني بقاء المنشاة بعد تحقق الخسارة .
   - القدرة على ممارسة العمل بعد تحقق الخسارة .

- استقرار العوائد : ترغب المنشأة في الاحتفاظ بأرباحها على الأسهم بعد تحقق الخسارة .
- الاستمرار في النمو : ضمان مصادر توريد احتياجات المنشاة في حالة تعرضها للحادث .
- المسؤولية الاجتماعية .

أهمية أدارة الخطر وفوائدها

١. توفر للإدارة أسس أتخاذ القرار في ضوء المعايير التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار والاستمرار في متابعة المتغيرات لغرض تقدير الأخطار .
٢. تؤدي الى حوافز متزايدة لبذل الجهود من أجل تقليل الخسائر .
٣. تحديد أسس تقليل الأخطار او أزالتها تماما" .
٤. جعل تكاليف الخطر واقعية .
٥. رسم السياسة التأمينية للمنشأة مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وموجوداتها المتداولة والأرباح .
٦. تقدير حجم وطبيعة وتكرار الخسارة المحتملة والتحوط لها . خطوات عملية أدارة الخطر

١. التحضير :

ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل .

٢. تحديد الخطر :

في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية ، المخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي الى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف الى المخاطر من مصدر المشاكل او المشكلة بحد ذاتها ، عند تعرف المشكلة او مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر او تلك التي قد تقود الى مشكلة يمكن البحث فيها .

٣. التعرف على الخطر :

ويتم ذلك عن طريق :

التحديد المعتمد على الأهداف : إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف ، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف الى خطر سواء جزئيا" او كليا" يعتبر خطورة .

- التحديد المعتمد على السيناريو : في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما او تحليل للتفاعل بين القوى في سوق او معركة ، لذا فأن اي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به يعرف على انه خطورة .
- التحديد المعتمد على التصنيف : وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر .
- مراجعة المخاطر الشائعة : في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة .

٤. التقييم :

بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في أحداث الخسائر واحتمالية حدوثها .أحيانا" يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا" أخرى يتعذر قياسها . صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما" متوفرة ، وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية .

أسباب ظهور وتزايد الحاجة الى أدارة الخطر

١. تطور هائل في التكنلوجيا ووسائل الإنتاج تمخضت عنها منتجات معقدة جديدة .
٢. تنامي المشروعات المتوسطة الى منشآت كثيرة وبعضها عملاقة تجاوزت ي نشاطها الحدود الوطنية لتلعب دور مؤثر في الاقتصاد الدولي وفي مقدمتها الشركات متعددة الجنسية .
٣. تعمق التقسيم الاجتماعي للعمل بين المنشآت والقطاعات الاقتصادية على أساس تكاملي .
٤. تنامي وعي المجتمع والرأي العام بالأخطار الناشئة عن التطور التكنولوجي وانعكاس ذلك في تشريعات الدول

أدارة الخطر مهمة كل شخص

أن أدارة الخطر هي واجب الجميع ويتعذر العثور على شخص يتمتع بالمعارف والمهارات الواسعة التي تؤهله لأدارة كافة الأخطار التي تواجهها المنشأة بمفرده وحتى لو وجد مثل هذا الشخص فسيتعذر عليه أيصال أفكاره الى العديد من المدراء المنشغلين بأعمالهم لذا ينبغي أن تكون أدارة الخطر مهمة جميع المسؤولين في المنشأة ونتوصل من ذلك أن ليس هناك منشأة أرتفعت الى المستوى المطلوب في أدارة الخطر مالم يكن هناك وعي لمبادىء أدارة الخطر وأن خلق مثل هذا الوعي هو مهمة الأدارة العليا للمنشأة .

معوقات أدخال أدارة الخطر الى المنظمة

لايمكن ان تتوقع أدخال أدارة الخطر الى المنظمة دون مصاعب ، وعلى الرغم من التطور الحاصل في مجالات أدارة الخطر فأن معظم المنشأت لم تؤسس أدارات متخصصة بالخطر لحد الأن ويقف وراء ذلك أسباب عديدة :-

.

١. ضعف الأدارات العليا في أدراك وفهم الخطر
٢. يتطلب أنشاء أدارة الخطر أعادة تنظيم العديد من الأدارات الأخرى وتوزيع المسؤوليات ، ولأن وظيفة أدارة الخطر تتخلل جميع عمليات المنشأة فأن عملية أعادة التنظيم سيتم مقاومتها عادة من قبل الأشخاص الذين يتأثرون نتيجة لذلك .
٣. المصالح التقليدية والراسخة للعديد من المديرين أضافة الى مقاومة التغير .

٤. من المحتمل أن يواجه مدير الخطر عدم ثقة المديرين الأخرين الذين سيرونه بمثابة رقيب للأدارات العليا .

٥. نقص المديرين المؤهلين للأدارة الكفوءة لمثل هذا النشاط .

٦. اذا تم أدخال أدارة الخطر الى المنشأة كشيء جديد ومختلف فأنها ستظهر للمعنين كتطبيق لأجراءات يعرفونها جيدا" ولكن بتسمية أخرى وسيتولد أنطباع عن شخص خارجي {مدير الخطر} يحاول تعليمهم عملهم وأعتزازهم بعملهم وتخصصهم قد يكون حاجزا" كبيرا" أمام أدارة الخطر .

من الصعب غالبا" فصل القرارات التي تتعلق بالخطر وتلك التي تتعلق بالوظائف الأخرى ، ولذلك فأن عمل أدارة الخطر لابد أن يتداخل مع عمل الأدارات الأخرى بل حتى الأدارات العليا .

٧. أن مجالات نشاط مدير الخطر غالبا" ماتبدو أوسع من أي نشاط أخر ، وتوفير جميع الخبرات التي يحتاجها مدير الخطر يمكن أن يحصل تداخل في الجهود ، فمثلا" قد يبدو مكلفا" جدا" للمنشأة أن يعمل مع مدير الخطر قانوني ومهندس ومحاسب عندما يكون مثل هؤلاء الأشخاص موجودين في أقسام المنشأة المختلفة .

مشاكل يواجهها مدير الخطر

من المحتمل ان تواجه مدير الخطر العديد من المشاكل في حالة أستحداث أدارة الخطر ضمن الهيكل التنظيمي ومن هذه المشاكل التي تواجه مدير الخطر هي :-

---

١. أدراك دور أدارة الخطر : من أهم المشاكل التي يواجهها مدير الخطر أدراك دور أدارة الخطر وأهميتها من قبل العاملين في المنشأة والحاجة الى منزلة شخصية عالية وتنظيم مناسب لأدارة الخطر ، ولازالت العديد من الشركات تنظر الى هذه الوظيفة على أنها شراء التامين فقط والحفاظ على أستمرار وثائق التأمين وأن واحدة من صيغ تقدير مدير الخطر والتي يجد صعوبة في الحصول عليها هي التصديق على الأعتمادات المالية التي يحتاجها .

٢. الصلاحية : وهي أساس العمل الفعال لأي أدارة وليست لأدارة الخطر أستثناء من ذلك ، والمدير مسؤول بشكل كامل عن النتائج ولكن يفترض انه يدرك الصلاحية لتحقيق تلك النتائج ، ويحتاج مدير الخطر الى الصلاحية ليس فقط للتعامل مع جهات خارجية مثل شركات التأمين والوسطاء ولكن الصلاحية ضرورية أيضا" لأعداد المنظمة والحصول على المعلومات ضمن المنشأة التي يعمل فيها .

التصنيفات الأساسية للخطرBasic Categories of Risk:

يمكن تصنيف الأخطار تبعا لطبيعتها إلي عدة فئات رئيسية يوضحها الشكل التالي:

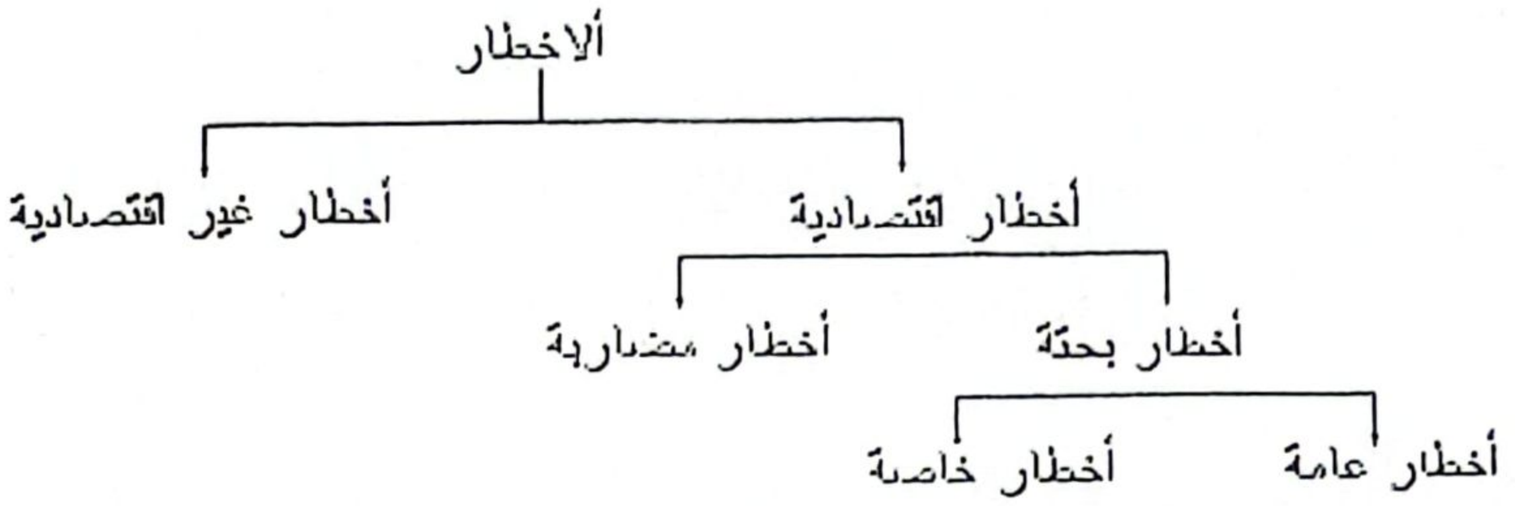

شكل (١) التصنيفات الأساسية للأخطار تبعا لطبيعتها.

سنتناول الآن بشيء من التفصيل تعريف لهذه الفئات.

الأخطار الاقتصاديةEconomic Risks:

الأخطار الاقتصادية هي التي يكون ناتج مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية.

وتظهر الأخطار الاقتصادية واضحة في الحالات الآتية:

- خطر الوفاة المرتبط بفقدان الدخل (الوفاة المبكرة).
- خطر الحريق المرتبط بفقدان الممتلكات.
- خطر الغرق المرتبط بفقد شحنة السفينة أو كليهما.
- خطر الكساد المرتبط بالبطالة.

هذه الأخطار الاقتصادية هي التي تهم المشتغلين بالنواحي المالية والتجارية. وهي موضوع دراسة الخطر والتأمين.

الأخطار الغير الاقتصاديةNoneconomic Risks:

الأخطار الغير الاقتصادية (ويطلق عليها أيضا الأخطار المعنوية)، هي الأخطار التي يكون ناتج مسبباتها خسارة معنوية بحتة ليس لها صلة بالنواحي المالية. وتظهر الأخطار الغير اقتصادية واضحة في الحالات الآتية:

- خطر وفاة صديق عزيز أو مصلح اجتماعي أو فقيه ديني.
- خطر عدم فوز الفريق الوطني في بطولة رياضية دولية، بالنسبة للشخص العادي.
- خطر التأخر أو عدم حضور احتفالية بمناسبة دينية أو رياضية.
- خطر فشل مشروع زواج وما يترتب علي ذلك من أثار نفسية أو معنوية.

مثل هذه المجموعة من الأخطار المعنوية يختص بدراستها العلوم الفلسفية والاجتماعية والنفسية، وهي بطبيعتها هذه تخرج عن نطاق الدراسات الاقتصادية والتجارية.

ليس معني تصنيف الأخطار إلي أخطار اقتصادية وأخطار غير اقتصادية أن النوعين متباعدان، بل العكس صحيح. ففي كثير من الأحيان يقعان مختلطان ببعضهما البعض لدرجة يصعب الفصل بينهما وتحديد عبء كل منهما علي حدة، وفي أحيان أخري قد يكون لأحد الخطرين تأثير علي حدة الخطر الآخر، أمثلة لذلك:

- خطر وفاة الابن بالنسبة للوالدين: هنا الخطر المعنوي بفقدان الابن متوفر بجانب الخطر الاقتصادي المتمثل في خسارة الجهد والمال المنفق علي الابن لتربيته وتعليمه من جهة، وفقدان النفع المادي المنتظر في المستقبل من هذا الابن عندما يتقدم العمر بالوالدين أو أحدهما.
- خوف الأسرة من وفاة العائل: هنا وفاة العائل خطر اقتصادي، مرتبط به خطر معنوي وهو فقدان إنسان عزيز. تأثير الخطر المعنوي هنا علي حجم الخطر الاقتصادي يختلف باختلاف درجة الصلة بالعائل، ففي حالة ما إذا كان العائل

هو الوالد أو الوالدة، يكون حجم الخطر الاقتصادي أكبر عما إذا كان العائل شخص آخر.

أهمية التفرقة بين الأخطار الاقتصادية والغير اقتصادية:

تظهر أهمية التفرقة بين النوعين من الأخطار إلي:

أولاً: معرفة الأخطار التي يمكن التأمين عليها من تلك الواجب إدارتها بطريقة أو بأخرى من طرق أدارة الخطر التي تناسب طبيعة الأخطار المعنوية.

ثانياً: ضرورة فصل نتائج بعضهما عن بعض حتى يمكن قياس وقع تأثير الأخطار الاقتصادية قياسا موضوعيا لا يتأثر بالخطر المعنوي المصاحب له.

الأخطار الاقتصادية بدورها تنقسم من حيث طبيعة نشأتها، إلي أخطار مضاربة وأخطار بحتة:

أخطار المضاربةSpeculative risks:

تعرف أخطار المضاربة بأنها تلك الأخطار التي يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه ولنفسه، بغرض تحقيق مكاسب مالية أو تجارية، إلا أن ناتجها يكون غير معروف مقدما فهي تحتمل الربح كما تحتمل الخسارة. ولهذا تسمي أحيانا بالأخطار التجارية. مثال ذلك: إذا قام شخص بشراء ١٠٠ سهم من الأسهم العامة، سوف يربح هذا الشخص إذا ارتفع سعر السهم، ولكنه سوف يخسر إذا انخفض سعر السهم. كذلك إذا أستثمر الشخص أمواله في عقار ما، إذا ارتفعت قيمة العقارات سوف يحقق ربح، أما إذا انخفضت أسعار العقارات فسوف يحقق خسارة. في مثل هذه الحالات لا يعلم المستثمر مقدما نتيجة هذا الاستثمار.

الأخطار البحتةPure Risks:

تعرف الأخطار البحتة بأنها تلك الأخطار التي يتسبب في نشأتها ظواهر طبيعية وظواهر عامة ليس للإنسان دخل في وجودها ولا يمكنه تجنبها، ويترتب علي تحقق هذه الظواهر خسارة مالية مؤكدة. مثال ذلك: ظاهرة الحريق وما يتبعها من تلف الممتلكات، ظاهرة الزلازل وما يتبعها من انهيار منزل أو نشوب حرائق، حوادث العمل وما ينتج عنها من إصابات.

أهمية التفرقة بين الأخطار البحتة وأخطار المضاربة:

تظهر أهمية التفرقة بين هذين النوعين من الأخطار إلي:

أولاً: تقبل شركات التأمين الأخطار البحتة فقط، في حين تعتبر أخطار المضاربة غير قابلة للتأمين (أحد الاستثناءات هو أن بعض المؤمنين قد يؤمنوا محافظ الاستثمارات المبدئية والسندات المحلية ضد الخسارة).

ثانياً: يمكن تطبيق قانون الأعداد الكبيرة بشكل أكثر سهولة للأخطار البحتة عن أخطار المضاربة. (ينص قانون الأعداد الكبيرة في ابسط صوره علي أنه "كلما زاد عدد الوحدات التي تجري عليها التجربة، كلما آلت النسبة بين الاحتمال المتوقع أو التقديري والاحتمال الحقيقي أو الفعلي إلي الواحد الصحيح" بمعني أن يصبح الاحتمال المتوقع مساويا للاحتمال الحقيقي.) ويعتبر قانون الأعداد الكبيرة الأساس الرياضي للتأمين، وترجع أهميته إلي أنه يمكن المؤمنين من التنبؤ بقيمة الخسارة المستقبلية.

ثالثاً: يمكن أن يستفيد المجتمع من أخطار المضاربة، حتى بالرغم من حدوث خسارة فردية، لكنه يتضرر إذا وقع خطر بحت وتحققت خسارة. مثال ذلك: قد تقوم منشأة ما بالاستثمار في وسائل تطوير تكنولوجيا جديدة لتقديم أجهزه حاسب آلي لها مزايا أفضل، إذا تكللت الجهود بالنجاح، فسوف يسفر ذلك عن ضرر للمنافسين وقد يعلنوا إفلاسهم.

مهام وواجبات مدير الخطر :

١- الوقوف على موطن الخطر في المنظمة من خلال المسح الموقعي لابنية المنظمة وجرد الموجودات ومعرفة خطوات ومراحل العمل وجمع البيانات والاحصائيات التي تساعد على كشف عن مواطن الاخطار .

٢- ان يتم تصنيف الاخطار وتوزيعها وذلك حسب اهميتها وتاثيرها على الوضع المالي للمنظمة (اخطار بسيطة ومؤثرة وكوارثية) .

٣- اعداد برنامج للتامين للمنظمة من خلال الاعتماد على التامين الذاتي او التجاري.

(الوردي:١٩٩٩ص٥٥)

٤- ان يشرف على ادارة اموال التامين الذاتي بحكمة دون ان يمس الاحتياطيات او يتحمل مخاطر غير ماسونه .

٥- التامين بافضل الوسائل اقتصادا ويعمل على توفير حماية مناسبة .

٦- ان يمد كافة مستويات المنظمة بالمشورة المهنية والارشاد فيما يتعلق بمسائل ومضوعات ادارة الخطر .

٧- ان يحافظ على الاتصالات ويطور العلاقات داخل وخارج المنظمة.

٨- ان يكون على علم والمام باحدث وسائل ادارة الخطر وتطوراتها في مجال التامين .

- ان يدرب ويطور موظفي ادارة الخطر حتى يتمكنوا من تحقيق هذة الاهداف (المحياوي :١٩٩٠ص٨٧)

المشاكل التي تواجه مدير الخطر :

لا شك ان المدير يواجه مشاكل تواجهه اثناء ادارة عملية ادارة الخطر ومن هذه المشاكل :

١- ادراك دور مدير الخطر وهي من اهم المشاكل التي يواجهها مدير الخطر حيث لازالات العديد من الادارات العليا تنظر الى ادارة الخطر على انها (شراء تامين) فقط والمحافظة على وثائق التامين وعلية يجب الوعي باهمية هذة الادارة من قبل جميع العملين بالمنظمة .

٢- صلاحيات مدير الخطر حيث ان الصلاحيات اساس فعال لاية ادارة ومن ظمنها ادارة الخطر ومدير الخطر مسؤول بشكل كامل عن النتائج ولكن يفترض ان توفر له الصلاحية الكاملة للتعامل مع المنظمات الخارجية من جهة ومن جهة اخرى توفر الصلاحية داخل المنظمة للحصول على المعلومات المطلوبه .

٣- التعاون مع مدير الخطر حيث يتطلب عمل مدير الخطر معرفته العميقة بكافة جوانب الخطر وفعاليتها المختلفة وذلك فهو يحتاج الى التعاون من قبل العاملين في جميع الادارات الاخرى من خلال اعطاء المعلومات وتطبيق الارشادات لخلق الفهم المشترك وبالتالي النتائج الجيدة .

موقع ادارة الخطر ضمن البناء التنظيمي :

ان ادارة الخطر هي احدى ادارات المنظمة ومثل الادارات الاخرى سيكون لها تنظيم خاص في الهيكل التنظيمي ولايمكن ان تكون ادارة الخطر نظاما جامدا يتشابه في جميع المنظمات بل ينبغي ان يتكيف وفق متطلبات كل منظمة .

الائتمان المصرفي

يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيسى للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح ، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل. لقد بدأ التركيز على استخدام التحليل المالي و الائتماني بعد ظروف الكساد الكبير خلال فترة الأربعينيات و التي شهدت بعض حالات الغش و التزوير فرض المشروع بناءا عليها نشر المعلومات المالية عن الشركات المساهمة العامة .

و قد ارتبطت نشأة التحليل المالي و الائتماني بالإدارة المالية كون التحليل المالي و الائتماني هو أحد الأداءات الهامة لمرحلة التخطيط و فيما بعد أصبح العديد من الأطراف يستخدمون التحليل المالي و الائتماني نظرا لأهميته و من هؤلاء : المستثمرون ، المقرضون ، الجهات الحكومية العاملون، ، المتعاملون بالسوق المالي ، و يعتبر التحليل المالي لغايات منح الائتمان جزءا من التحليل الائتماني و هو مكمل له و قد أصبحت أهمية الإدارة مغامر الائتمان المصرفي و التحليل المالي و الائتماني و استخداماته بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية تتزايد للأسباب التالية : القيمة المعلوماتية التي يوفرها ، التعقيد في عالم الأعمال التكنولوجي ، المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية و التقدم .

الإدارة الائتمانية

إن الهدف الرئيسي لإدارة الائتمان (هو العمل من أجل زيادة البيع المربح و بالتالي إضافة قيمة إضافية للشركة عن طريق منح قروض لزبائن موثوقين ، في قلب النظام المالي هناك نظام الائتمان ، و التي تقوم المؤسسات المالية و شركات الوساطة المالية باتخاذ قرارات حول الائتمان والمصداقية الاقتراضية للمقترضين.

إن قرار منح الائتمان أو رفضه يجب أن يتم لكل طلب مقدم فإذا كان القرار ايجابي فان الخطوة التالية هي تحديد قيمة أو حجم الائتمان الممنوح و تقييم و تحديد و مراقبة مجالات الائتمان افتقريبا، معظم صفقات الأعمال تعتمد على الائتمان لأنها شريان الدم أو حياة القطاعات المختلفة كما و تصل الى الحياة اليومية لأي إنسان من الجنس البشري . إن مجمل نظام الائتمان يعتمد على الثقة و الحكم الجيد على القضايا كما و يجب أن يكون هناك درجة من التأكد فيما يخص المقترض بأنه يتصرف بنية حسنة و أنه لا يبالغ في مقدرته المستقبلية على الدفع فهناك سؤالين أساسيين فيما يخص المصداقية الاقتراضية للمقترض وهما القدرة على الدفع ؟ والنية للدفع؟

النظام المالي متشعب و مؤسساته المختلفة لامست حياة الناس في جميع أنحاء العالم إن كل الأفراد و منظمات الأعمال في المجتمعات المتحضرة و اقتصاديات السوق هم منخرطين بشكل مباشر في عمليات النظام المالي . فنحن نستعمل النقود لشراء السلع و الخدمات و نقترض النقود من البنوك و شركات التمويل و اتحادات الاقتراض و غيرها من المؤسسات المالية من أجل تلبية احتياجاتنا و هذا شيء مألوف جدا لنا لأنه جزء من شؤون و نشاطات الحياة اليومية.

إن الطموح الاقتصادي بوجود المؤسسات المالية و شركات الوساطة المالية أصبحت حقيقة واضحة و إن لم تكن كذلك فهي في الحقيقة تقوم بالمساعدة و تزويد و ضخ الأموال بما يتوافق مع الحاجات الاقتصادية للأمة.

المالية : (Significance of Financial Institutions): أهمية المؤسسات تلعب المؤسسات المالية دورا حيويا في الاقتصاد و ذلك عن طريق حشد الأموال من(المودعين)المدخرين(الى المقترضين)الرياديين (و خلال العملية تقوم المؤسسات المالية بفرض بعض الرسوم على أمل الربح.

مخاطر معدل الفائدة ذات وجهين إما ربح وإما خسارة ، وان مخاطر الإقراض هي دائما في خسارة وأفضل ما يمكن حدوثه هو أن يتم تسديد القرض و فائدته كما اتفق عليه و إن أسوأ ما يمكن حدوثه هو خسارة المبلغ المقرض و فائدته . فهناك شيئان يمكن للبنك عملهما لحماية نفسه من مخاطر الإقراض الائتمان (أن يكون حذرا في عملية منح الائتمان و التنويع الائتماني لذا فان فشل

المبحث الأول: ماهية المخاطر الائتمانية

تمثل المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتنشأ هذه المخاطر عن طريق عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد، أي عدم الوفاء بالالتزامات ومن أجل التعرف أكثر على المخاطر الائتمانية نقدم ما يلي :

المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

للمخاطر الائتمانية عدة تعاريف نذكر منها :

التعريف الأول: والتي تعرف بأنها "الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني ". [1]

التعريف الثاني: تلك المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض (البنك) من قيام المقترض (العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه. [2]

التعريف الثالث: تتضمن مخاطر الائتمان الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. [3]

و من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن المخاطر الائتمانية هي من أهم المخاطر التي يمكن للبنك أن يتعرض لها وتتمثل في الخسارة المحتملة عن عدم قدرة العميل على سداد التزاماته في تاريخ الاستحقاق...

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، – كلية العلوم الاقتصادية والإدارية– جامعة الزيتونة – الأردن 2007،. ص3

[2] حابس إيمان، **دور التحليل المالي في منح القروض**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ص43.

[3] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد أبو جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر ، 1999، ص 213.

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية

هناك وجهات نظر كثيرة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها، والمخاطر الائتمانية تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال) والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائد أو الاثنين معا، إن عدم قدرة العميل على التسديد إنما هو وليد عدة مسببات، فقد ترجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العميلة التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان و لربما تعود أيضا إلى الغير .

وما يجب أن نؤكد عليه أنه رغم اهتمام إدارة الائتمان بالمخاطر الائتمانية كحالة فإنها تهتم أيضا بصور هذه المخاطر والتي يمكن أن تحددها فيما يلي وفقا لمصدرها : [1]

1- المخاطر المتعلقة بالعميل :

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية.[2] و تتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب، والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان

---

(1) حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص179

(2) أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 73.

بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات[1]. كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها .

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة. ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

---

[1] احمد غنيم، مرجع سابق، ص 74.

المطلب الثالث: مصادر المخاطر الائتمانية

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، وفيما يلي نعرض كل منهما:

- **المخاطر الخاصة (المخاطر الغير النظامية):**

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والاضطرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، أن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية والسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه . [1]

كما يقصد بالمخاطر الغير نظامية على أنها تلك المخاطر التي تتعرض لها شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين، من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية، وتشمل كل من المخاطر: الصناعة، السيولة، الإدارة، الرفع المالي، وهذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع. [2]

- **المخاطر العامة (المخاطر النظامية) :**

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض، بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على

---

[1] مفتاح صالح ، معارفي فريدة، **مرجع سابق**، ص 3.

[2] محمد داود عثمان، **مرجع سابق**، ص 217.

تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.[1]

كما هي مختلف المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون أن يكون للإدارة و متخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو صرها أو تجنبها لأنها وليدة عـوامل يصعب التحكم فيها.[2]

القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية، تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع، على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل، ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية:[3]

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **مرجع سابق**، ص3.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص166.

[3] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **مرجع سابق**، ص4.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم المخاطر الائتمانية

يعتبر تحليل مخاطر الائتمان من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان، ويقصد بها إعادة تصنيف المقترض وتصنيف المخاطر.

المطلب الأول: الركائز الأساسية لتحليل المخاطر الائتمانية

تتلخص الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان بأمور عدة منها: الهدف من التحليل ونوعه والمعلومات المطلوبة والمتوافرة ومدى تناظرها مع بعضها بعضا والمحلل وفهم طبيعة النسب المستخدمة في التحليل ونقاط ضعفها إضافة إلى أمور ثمانية يطلق عليها c8.[1]

تتمثل الركائز في ما يلي:[2]

1- إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب أن لا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.

2- في تقييم مخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو المؤسسة طالبة الائتمان ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالمؤسسة، ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

3- كما يجب عليه أي محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للمؤسسة المقترضة، إذ يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية مثلها مثل الإنسان تمر في أربع مراحل عمرية متتالية وهي:

---

(1) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 220.

(2) محمد مطر، مرجع سابق، ص 378.

- مرحلة التكوين أي مرحلة النشوء.
- مرحلة النمو.
- مرحلة الاستحقاق.
- مرحلة الذبول أو الاضمحلال.

وفي تحديد دور محلل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الثلاث السابقة الذكر، يقترح البعض عليه تطبيق منهج يسمى ب نموذج المعايير الائتمانية الذي يستند إلى 8 C's: [1]

1- **الشخصية** : تتشكل شخصية المقترض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني، وهي من العناصر الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وشخصية المقترض هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توفرها في المقترض منها على سبيل المثال السمعة والصدق، والأمانة، والنزاهة، إذا توافرت هذه الصفات في الشخص تجعله مسؤولا عن تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق، وتخفف من المخاطر الائتمانية. [2]

2- **القدرة عن الاستدانة** : ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك.

3- **رأس المال** : ويقصد برأس المال مقدار ما يملكه المقترض من ثروة ، أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة تكون على شكل ودائع وأسهم وسندات وعقارية مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، وكلما كان رأس مال المقترض كبير كلما زادت طمأنينة البنوك، فرأس مال المقترض يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يعجز المقترض عن تسديده التزاماته. [3]

---

[1] محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 70.

[2] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 54.

[3] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 55.

4- **الضمانة** : تعتبر الضمانات الملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، ومن خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه وهي تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحملها، وتشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق والتزامات.[1]

5- **الظروف العامة** : قد تؤثر على نشاط المقترض بصورة سلبية مما قد يهدد على الوفاء بالتزامه بسداد أموال البنك، تتصل هذه الظروف العامة بالمناخ الاقتصادي العام في المجتمع وما يمر به من حالة رواج أو كساد، كذلك الإطار التشريعي الحاكم ومدى استقراره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا.

6- **التجارب السابقة مع المقترض** : تعتبر من العناصر المهمة في قرار الموافقة على منح الائتمان، والتي تتضمن دراسة السجل التاريخي للمقترض مع البنك، فكلما كانت التجارب السابقة مشجعة مع المقترض زادت فرصة حصوله على الائتمان، والعكس صحيح إذا كانت التجارب السابقة غير مشجع معه في مجال القروض ، فانه تقل فرصته في الحصول على الائتمان.

المعيار	درجة المخاطرة
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة – رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسط
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسط
قدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
قدرة + رأس المال – الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 56.

الشخصية – رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال – الشخصية – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
قدرة – الشخصية – رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة

المصدر : شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان 2012.ص 101.

7- **التغطية** : تتضمن حماية إدارة الائتمان في البنك عند منح الائتمان من الخسائر غير المتوقعة مثل حصول سرقة في المؤسسة أو حريق في المصنع، أو وفاة احد الأشخاص الرئيسين في المنشأة، فلذلك لا بد من توافر غطاء تأميني لدى المقترض يغطي مخاطر الحريق والتي تؤدي إلى خسائر وتوقف التدفقات النقدية التشغيلية بسبب التوقف عن العمل.

8- **التدفقات النقدية** : تتكون من التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية.

المطلب الثاني: خطوات تحليل وتقييم مخاطر الائتمان

تسعى البنوك عادة إلى توزيع الائتمان على نشاطات اقتصادية مختلفة معتمدة في ذلك على استقرار الودائع ونسبة كل نوع منها، كما تسعى إلى تمويل القروض الأقل خطورة، حيث أن القروض الممنوحة يتم تصنيفها حسب أفضليتها للبنك وحسب درجة المخاطرة. [1]

أيا كان منهج الذي يختاره محلل الائتمان في تحليل مخاطر الائتمان أو التحليل الاستراتيجي للائتمان فان انجاز هذا النوع من التحليل يتم من خلال عدة نقاط متمثلة في: [2]

- تحديد الهدف من التحليل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيغطيها التحليل.

---

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل** – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،201/2013 ص132.

[2] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 228.

- تحديد الأسلوب الذي سيتبع في التحليل : تحليل النسب أم التدفقات النقدية...الخ.
- تحديد من سيقوم بالتحليل سواء كان محلل خارجي أم من الداخل.
- جمع المعلومات اللازمة.
- القيام بعملية التحليل.
- الاستنتاج الملائم (التشخيص).
- وضع التوصيات التي تؤدي إلى اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو حجبه.

كما يجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه البنك مثل مخـاطر الإقـراض، السوق، السيولة، العمليات القانونية ومخاطر السمعة وإن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي على مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر، وعندما تواجه أية مؤسسة مخـاطر فان لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر أو قبول هذه المخاطر : [1]

- **تجنب المخاطر**: في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.
- **تحويل المخاطر**: ويمكن تحيل المخاطر إلى طرف أخر ولكن بثمن، مثل شـراء بوليصة تـأمين، الحصول على ضمانات، التحوط، والكفالات الحكومية.
- **قبول المخاطر**: يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فان المؤسسات المالية يجب أن تكون

---

[1] شقيري نوري موسى، **مرجع سابق**، ص ص309 310.

لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من أثر الخسائر على البنك.

وفي حالة قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر، وعليه يمكن تقييم هذه المخاطر إلى أربعة أجزاء وهي: [1]

- مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحلية.
- دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية.
- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.
- التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مع الأخذ بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

المطلب الثالث: أساليب الحد من المخاطر الائتمانية

إن محاولة الحد أو التقليل من المخاطر الائتمانية يرتبط بمسائل عديدة يمكن حصرها في: [2]

1- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي.

2- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار وذلك بعقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.

---

[1] شقيري نوري موسى، **مرجع سابق**، ص111.

[2] رقية شرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص8.

3- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.

4- دقة بحث طلبات التسهيلات الائتمانية خاصة تلك التي رفضت من قبل بنوك أخرى، والوقوف على أسباب كالدراسات المدققة لملفات طلب الائتمان تؤدي إلى تحليل ميزانيات وسلوكيات المؤسسات واستخلاص نتائج سياسات المالية، الصناعية والتجارية ومنه تكوين فكرة الخطر.

5- عدم تجاوب مع العملاء في منح تسهيلات ائتمانية تزيد عن طاقاتهم الاستثمارية أو الإدارية.

6- توفر الضمانات الكافية، المناسبة وإجراء الرهن والتأمين عليها.

7- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها.

8- استيفاء الاستعلام دوريا عن العميل للوقوف على أي تغيير في نشاطه أو مركزه المالي كما يلي: [1]

قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- **إجراء مقابلة مع طالب القرض:** المقابلة الشخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة.
- **المصادر الداخلية من البنك:** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب الائتمان ممن سبق لهم التعامل مع البنك.
- **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر.
- **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل السنوات الماضية للمؤسسة، وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية

---

[1] مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 11.